



فهرس المخطط

الإشكالية والرهانات

ظاهرة المخدرات في الجزائر، توجهاتها وتطورها

التكفل بالظاهرة في الماضي وآفاق المستقبل

مضمون السياسة الوطنية للوقاية والمكافحة

المحاور الكبرى لاستراتيجية تطبيق المخطط

توزيع المهام بين القطاعات المعنية

الجداول الإحصائية



ضد الجريمة المنظمة عبر العالم موضوع الساعة بدون منازع. ومن المفيد أن نؤكد بأن الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية صار أحد الأشكال المروعة لهذا الإجرام كما أن العلاقة بين مختلف أشكال الإجرام، خاصة الإرهاب والمخدرات أصبحت مؤكدة.

وحيث أن الأمر يتعلق بمسألة معقدة ذات المظاهر المتعددة، فمن الصعب دراستها والإحاطة بها، بمعزل عن أشكال الإجرام الأخرى، خاصة وأنها ترتكب بواسطة مؤسسات وأوكار تجارية سرية تسيرها منظمات متواجدة في مختلف أنحاء المعمورة، وتتوفر على وسائل مالية ووسائل اتصال متعددة وفعالة.

وبدیهي أن نتائج الاتجار بالمخدرات واستعمالها مأساوية على الأفراد والمجتمع على حد سواء. لكن الدراسات البوئية المنجزة حتى اليوم لا تسمح بإعطاء صورة دقيقة عن الوضع السائد، بحيث تكون مبنية على معطيات دقيقة ومؤكدة عن مصادر الإفراط في المخدرات في بلادنا ومدى انتشارها وأسبابها. وبالنظر للأرقام المتوفرة، يمكن التأكيد على أن تأثير الاتجار بالمخدرات واستعمالها غير المشروع بلغت درجة كبيرة من الخطورة. ويظهر ذلك من خلال انشغال ليس فقط السلطات العمومية وبصفة خاصة مصالح مكافحة، ولكن كذلك من خلال الحيرة التي أربكت العديد من الجمعيات التي تنشط في هذا المجال.



الإشكالية والرهانات

لم تعد مخاطر المخدرات اليوم في حاجة لإثبات، ذلك أن الأضرار التي تحدثها في أوساط السكان، وبصفة خاصة الشباب منهم، أصبحت تشكل مجزرة حقيقية.

والجزائر، التي تتميز بكون 70% من سكانها لا تتجاوز أعمارهم الثلاثين سنة، اتبعت دوما سياسات ترمي إلى الوقاية من الاتجار غير المشروع في المخدرات وقمعه، ومن استهلاكها، بهدف المحافظة على الشبيبة الجزائرية التي تعتبر ذخيرة مستقبل البلاد التي اندرجت ضمن سيرورة تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي. وفي ذات الوقت، تطرح هذه المهمة نفسها، كتحد وكرهانات، أمام السلطات العمومية العازمة على الاضطلاع بها كاملة من أجل حماية الصحة العقلية والجسدية للمواطنين وللمحافظة عليها، وضمان الإنسجام بين السكان.

وتظهر مصالح مكافحة في تقاريرها سلسلة من الجرائم والمخالفات المرتكبة تحت تأثير المخدرات. ويتعلق الأمر أساسا بالسرقة والضرب والجرح المتعمد وهتك العرض وحوادث المرور وحالات الانتحار ومحاولات الإنتحار.

وتبين كل من حجم كميات المخدرات المحجوزة ونتائج التحريات والتحقيقات المنجزة، أن بلادنا تتجه نحو التحول إلى سوق للاستهلاك. ولم تعد فقط بلد عبور للمخدرات. لقد أصبح الكفاح



بروز ظاهرة المخدرات في الجزائر، توجهاتها وتطورها

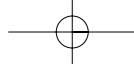
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدخالها

أما بالنسبة للمؤثرات العقلية، فيتعلق الأمر في أغلب الحالات بتحويل مركبات مستوردة بصفة قانونية عن الأغراض التي استوردت من أجلها، وبصفة خاصة البنزوديازيبينات.

توجه المخدرات الواردة من المنطقة الغربية، من جهة، إلى موانئ وهران والجزائر لتصديرها نحو أوروبا، ومن جهة أخرى، نحو البلدان الواقعة شرق الجزائر وجنوبها، مرورا بورقلة، وبصفة خاصة، بمدينة الوادي، التي هي بصدد التحول إلى مفترق طرق هام في مجال الاتجار بالمخدرات، في اتجاه ليبيا والشرق الأوسط.

وبالإضافة للتهديد الآتي من الحدود الغربية، فإن الحدود الجنوبية، انطلاقا من الوادي حتى تامنراست، أصبحت كذلك مصدر خطر أكيد، إذ تتميز بتواجد شبكات عديدة لمهربي المخدرات. وبالإضافة إلى الاتجار في راتغ القنب، الذي يعبر من بلادنا، فإن مصالح مكافحة سجلت كذلك عددا من العمليات لحجز الكوكايين والهيريون التي تدخل الجزائر بواسطة الطرود البريدية الآتية من أوروبا، عن طريق الشحن في البواخر والطائرات. وهناك كميات أخرى تأتي من البلدان الواقعة جنوب الصحراء، من خلال شبكات لها نقاط اتصال بالعاصمة وفي مراكز حضرية أخرى من الوطن. لكن الاتجار بهذا النوع من المخدرات يظل محدودا جدا بسبب تكلفته المرتفعة.

والملاحظة الأولى التي تفرض نفسها هي أن الجزائر، في المرحلة الراهنة، لا تعتبر بلدا منتجا ولا مستهلكا بصفة واسعة. لكنها



بروز ظاهرة المخدرات في الجزائر، توجهاتها وتطورها



الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها

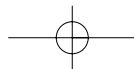
ظاهرة المخدرات في الجزائر، توجهاتها وتطورها

لكي نتناول وضعية ظاهرة المخدرات والإدمان عليها في بلادنا، ينبغي التذكير بأن الإنذار الأول سجل في سنة 1975 مع حجز ثلاثة (03) أطنان من القنب، وتوقيف أغلب المتورطين في هذا التهريب، ومعظمهم أجنب. أما الإنذار الثاني فقد وجه سنة 1989 إثر حجز أكثر من طنين (02) من راتنغ القنب وتوقيف حوالي 2500 شخص طوال السنة.

ومنذ هذا التاريخ أصبحنا نلاحظ تطورا ثابتا نوعا ما سنة بعد أخرى. وتتعلق هذه الأرقام براتنغ القنب فقط. ومن خلال قراءة الإحصائيات المتوفرة، يظهر أن سنة 1992 قد شكلت تحولا جذريا في طبيعة الميول العام المتعلقة بالإتجار بالمخدرات، بفعل حجز ما يقارب سبعة (07) أطنان من راتنغ القنب. وقد تأكد هذا الميول في السنوات اللاحقة بحجز كميات قليلة، لكنها معبرة، من الهيروين والكوكايين، ومن كميات هامة من المؤثرات العقلية.

وتوضح إحصائيات العشرية الماضية أن هناك تطورا متزايدا لكميات المخدرات المحجوزة سنويا، والتي لا تشكل في الحقيقة سوى جزءا صغيرا من كمية المخدرات المتداولة.

فقد بلغت المحجوزات 6,322 طنا من راتنغ القنب في سنة 2002، ويترجم هذا الرقم التزايد الهام بالنسبة لما تم حجزه خلال السنوات الماضية باستثناء سنة 2000.





بروز ظاهرة المخدرات في الجزائر، توجهاتها وتطورها

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدخالها

العوامل الجغرافية:

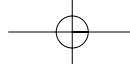
- اتساع مساحة التراب الوطني، ونقص وسائل مراقبة حدودنا (1200 كلم من السواحل وأكثر من 6000 كلم من الحدود البرية ومساحة قدرها 2 381 741 كلم²).
- القرب من مناطق الزراعة (غربا وجنوبا) ومن أسواق الاستهلاك (شمالا).

العوامل المؤثرة:

- تضيق الخناق على شبكات المهربين في مختلف أنحاء العالم، وبصفة خاصة في بلدان الضفة الشمالية للمتوسط، الأمر الذي أدى إلى إعادة انتشار الفروع والشبكات في اتجاه القارة الإفريقية.
- تطور الإنتاج والتهريب على المستوى الدولي بسبب الأرباح الطائلة التي يوفرها.
- توفر الكثير من أنواع المنتوجات السامة في السوق المحلية وضعف جهاز مراقبة المخدرات المشروعة (المستشفيات والصيديات).
- العولمة والتحرر الاقتصادي وما يحملانه من أخطار محتملة في مجال تبييض الأموال.

العوامل القانونية:

- عدم ملاءمة التشريعات الوطنية حول المخدرات.
- غياب تنظيمات ملائمة حول مراقبة حركة رؤوس الأموال.

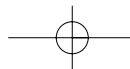


بروز ظاهرة المخدرات في الجزائر، توجهاتها وتطورها
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها

تشكل فضاء مفضلا للعبور. وفي هذا الإطار، نسجل بأن % 90 من الكميات المحجوزة من قبل المصالح المعنية خلال السنوات الأخيرة، كانت موجهة للاستهلاك في بلدان أخرى من أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط (% 93,39 في سنة 2000 و % 91,30 في سنة 2001 بينما تقدر هذه النسبة بـ % 73,5 في سنة 2002). وتساعد هذه الظاهرة، التي أخذت في أيامنا هذه أبعادا تدعو للقلق، عدة عوامل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

- أزمة السكن وما تطرحه من مشاكل، بالإضافة لهشاشة الروابط العائلية وتهاون الأولياء.
- التسرب المدرسي ونتائجه المولدة للعديد من أشكال الجنح.
- نقص المرجعيات المضاف للتدفق المتواصل للصور المغرية الآتية من وراء البحر التي يتعرض لها شبابنا.
- الركود الاقتصادي، والبطالة التي يعاني منها الشباب منذ سنوات (من بين 30 مليون ساكن، أكثر من % 70 لا يتجاوز سنهم 30 سنة).
- التشاؤم واليأس الذي يصيب فئات واسعة من السكان تزداد فقرا يوم بعد آخر.
- تأثير العنف الإرهابي على الاستقرار الاجتماعي وعلى التوازن البسيكولوجي للأفراد (النزوح الريفي، الصدمات والآثار الناجمة عنها).





التكفل بالظاهرة في الماضي وأفاق المستقبل

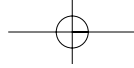
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

تصيب الديوان في أكتوبر 2002، استجابة لهذا الاهتمام. وبالفعل، فقد كانت بلادنا في حاجة ماسة لمؤسسة، تتوفر على كل الكفاءات المطلوبة، وتستطيع تسطير سياسة وطنية للوقاية ومكافحة المخدرات ونتائجها، وتنسيق ومتابعة مجموع النشاطات التي تقوم بها الهياكل الوطنية المعنية، وتقديم تقرير سنوي لرئيس الحكومة يقيم النشاطات المتعلقة بمكافحة المخدرات والإدمان عليها.

كما يقوم الديوان بمهمة أخرى وهي تمثيل الجزائر والتحدث باسمها لدى الهيئات الدولية المعنية أو المشاركة معها في النشاط.

تبين المهام الموكلة للديوان لأهمية المكانة التي ينتظر أن يحتلها بين المؤسسات الوطنية والدولية التي تنشط في ميدان الوقاية من المخدرات والإدمان عليها ومكافحتها. وما إلحاق الديوان مباشرة برئيس الحكومة إلا دليل آخر على إرادة الدولة في جعله هيئة وطنية تملك السلطات الضرورية التي تمكنها من القيام بمهامها على أكمل وجه.

من جانب آخر، فإن تشكيلة لجنة التقييم والمتابعة، الموسعة إلى ممثلي واحد وعشرين هيئة ومنظمة، تدرج في نفس المنظور. إنها تترجم بوضوح عزم السلطات العمومية على إشراك كل الهياكل والهيئات الوطنية القادرة على المساهمة في إنجاح مهمة الديوان على المستويين الوطني والدولي. في هذا الإطار، ستلعب الجمعيات الأربع التي ألحقت باللجنة المذكورة دورا أساسيا في مجال التوعية والإعلام والتكفل بعدد من الاهتمامات، بالنظر لموقعها الاجتماعي وانتشارها في الأحياء الأكثر عرضة لهذه الآفة داخل المراكز الحضرية الكبرى.



التكفل بالظاهرة في الماضي وآفاق المستقبل

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها



التكفل بالظاهرة في الماضي وآفاق المستقبل

نصبت في الماضي لجنتان من طرف السلطات العمومية لدراسة آفة بغرض المخدرات والإدماج عليها، كانت الأولى في سنة 1971، والثانية في 1992، لكن نشاط هذين الهيكلين لم يفض إلى إرساء سياسة وطنية مدعمة بوسائل ملائمة، تترجمها نشاطات منهجية ملموسة في الميدان.

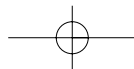
أدى هذا الأمر بالسلطات العمومية إلى إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها. ويبين هذا القرار الإرادة السياسية للحكومة في تجنيد كل الوسائل التي تمكن من الحد من هذه الآفة بل والقضاء عليها.

لكن الأولويات الأخرى المتعلقة بمهام إعادة تنشيط مؤسساتنا التي فرضتها الأوضاع العامة في البلاد، لم تمكن هذه المؤسسة الجديدة من الخروج إلى النور مباشرة بعد إنشائها.

ولم يمنع ذلك السلطات من مواصلة التفكير والبحث عن أحسن السبل وأفضل الوسائل لمحاصرة هذه الظاهرة، بهدف تضيق الخناق حولها والتحكم فيها قدر الإمكان.

لم تكف أفواج العمل واللجان المشتركة بين القطاعات عن التشاور وعن تعميق دراسة الظاهرة. وأعدت تقارير في سنتي 1999 و2001 تتضمن اقتراح القيام بنشاطات متعددة تشارك فيها كل القطاعات المعنية مع تحديد الوسائل الضرورية لإنجاز هذه النشاطات.

وأوصت هذه الهياكل في استنتاجاتها المختلفة بتطبيق المرسوم رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان 1997 المتضمن إنشاء الديوان وجاء





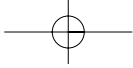
مضمون السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدخالها

- تشجيع الدراسة والبحث في هذا الميدان من أجل معرفة الظاهرة بكيفية أحسن.
- القيام بنشاط إعلامي وتحسيني واسع يغطي أكبر الفئات والأوقات الممكنة، بإشراك كل وسائل الإعلام ومتعاملي المجتمع المدني ومراكز صناعة الرأي وغيرها.
- إنشاء مراكز النقاهة وإحداث شبكة لإعادة إدماج المدمنين.
- السهر على التطبيق الصارم للقرار الوزاري لسنة 1984 الذي يجبر جميع المتعاملين على التصريح بحالات الإدمان.
- إعداد حصيلة دورية حسب قطاعات النشاط بمناسبة عقد كل دورة للجنة التقييم والمتابعة للديوان.
- تنظيم ملتقيين على الأقل في السنة بغرض فتح حوار واسع حول نتائج العمليات المنجزة في الميدان.
- إنجاز عمليات موضوعاتية لسبر الآراء حول نتائج التدخل في مختلف القطاعات (الأوساط المدرسية، مراكز الشباب، المؤسسات العقابية، وغيرها).
- القيام بمهمات عبر الولايات لجمع آراء السلطات المحلية والجمعيات المدنية حول تطور الظاهرة.

القمع:

- دعم وسائل تدخل مصالح مكافحة (المتابعة والمراقبة) وخاصة على مستوى الحدود.
- الاستفادة من عمليات التكوين المتخصصة التي تنظمها الأجهزة الدولية لفائدة الموظفين المعنيين في إطار مكافحة المخدرات.
- دورات تدريبية قصيرة المدى لفائدة المحققين حول طرق تشخيص وتحليل المخدرات وتفكيك الشبكات والمنهجيات المطبقة على عمليات التسليم المراقب.



مضمون السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها



مضمون السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات

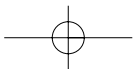
على المستوى المعياري

- إحياء مشروع القانون المتعلق بالاتجار غير المشروع في المخدرات وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف منها:
 - تحيين تشريعنا وتكييفه مع المتطلبات الحديثة في مجال مكافحة المخدرات.
 - جعل التشريع الجزائري متطابقا مع المعاهدات الدولية، وخاصة منها معاهدة 1988.
 - تقنين إجراءات حرق المخدرات والمؤثرات العقلية.
 - مراجعة آليات المراقبة المتعلقة بنشاط إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار فيها وتخزينها.

على المستوى العملي

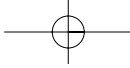
الوقاية:

- دعم النشاط الذي شرعت في القيام به الدوائر الوزارية المختلفة والمنظمات المعنية، في إطار البرامج المطبقة خلال السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة:
 - تكوين الموظفين المتخصصين التابعين للصحة والتربية والعدالة والجماعات المحلية وخلايا الاستماع الجوارية.
 - إدراج مواضيع التوعية بمخاطر المخدرات في البرامج التربوية وفي خطب المساجد.
 - دعم قدرات تدخل مراكز إعلام الشباب.
 - إنشاء بنك للمعلومات الوطنية والدولية حول المخدرات.





المحاور الكبرى لاستراتيجية تطبيق المخطط



مضمون السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات

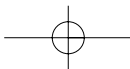


الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها

- دعم مخابر التحليل العلمي للمخدرات من أجل تحسين معرفة المنتجات وتركيباتها الكيميائية وتأثيراتها.
- اقتناء برمجيات الإعلام الآلي حول طرق معالجة وتحليل الإعلام الإجرامي، وبصفة خاصة النشاط غير المشروع في المخدرات.
- اقتناء تجهيزات وتقنيات التحري في مجال تهريب المخدرات.

على مستوى التعاون الدولي

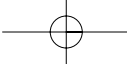
- المشاركة في الملتقيات التي تنظم حول المخدرات والإدمان عليها.
- تطوير التعاون بين المصالح المكلفة بمكافحة المخدرات.
- تبادل المعلومات حول الطرق العملية للشبكات الدولية لتهريب المخدرات.
- دعم التعاون مع المؤسسات الجهوية والدولية والتماس دعمها، خاصة في إطار الميزانيات الممنوحة لإفريقيا.
- الاستفادة من بطاقة (الأوروبول والأنتربول) الخاصة بمهربي المخدرات الكبار.
- التماس مساهمة المؤسسات الدولية في دعم وسائل عمل مصالح مكافحة.
- التماس دعم هذه المؤسسات للمساهمة في تنصيب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها وفي تجهيزه خاصة بالإعلام الآلي، وكذا في تكوين موظفيه وفي إعداد المخطط التوجيهي الوطني لمكافحة المخدرات.
- تشجيع تطوير التبادل بين الجمعيات غير حكومية في مجال مكافحة المخدرات.
- الدعم الفني من أجل إنشاء رصيد من الوثائق الوطنية والدولية.





المحور الثاني: الإعلام والتربية والاتصال

- ☞ تنمية بدائل لتعاطي المخدرات بواسطة نشاطات الترفيه كالرياضة والثقافة، وخاصة في الأوساط الوقعة خارج المدرسة.
- ☞ توعية السلطات العمومية ووسائل الإعلام.
- ☞ دعم الألعاب التربوية.
- ☞ دعم النشاطات الترفيهية في أوساط السجون.
- ☞ إدراج المدرسة والمسجد ضمن نشاطات التحسيس ضد المخدرات.
- ☞ إجراء دراسات وتحقيقات حول حاجات الشباب ومواقفهم العملية تجاه استهلاك المخدرات.
- ☞ إنجاز برنامج واسع للدراسات والبحوث وعمليات سبر الآراء قصد توضيح مصادر المخدرات ومدخلاتها ومخرجاتها.
- ☞ إحصاء مختلف أنواع المخدرات المتداولة فوق التراب الوطني.
- ☞ تحديد نوعية المواطنين المعنيين، بالنظر لمجالات أعمارهم وتوزيعهم الجغرافي.
- ☞ إنشاء بنك للمعلومات وبطاقيّة وطنية تضم كل المعلومات المتعلقة بظاهرة المخدرات بناء على بطاقات موحدة لمصالح مكافحة.
- ☞ إعداد برنامج توعية، يوجه للمجاهير العريضة، ويرتكز على وسائل اتصال متنوعة (أفلام وثائقية، ومضات، راديو، صحافة مكتوبة، لافتات، ملصقات، أدلة وغيرها).



المحاور الكبرى لاستراتيجية تطبيق المخطط

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها



المحور الأول: مراجعة التشريع الوطني المتعلق بمجال المخدرات

جعل التشريع الوطني الوطني حول المخدرات والمؤثرات العقلية منسجما مع المعاهدات الدولية التي انضمت إليها الجزائر وتمشيا مع المتطلبات الحديثة للمكافحة.

☞ رفع العقوبات بكيفية معتبرة.

☞ التقنين للتسليم المراقب للمخدرات وتنظيمه وفقا لمعاهدة فيينا لسنة 1988.

☞ مراجعة الإجراءات القضائية (المخالفات، معارضة المخالفات والإجراءات) بهدف:

• تمديد مدة الحجز تحت النظر.

• تسهيل التفتيش والزيارات السكنية.

• النص على فترة أطول لتقدم الدعوى القضائية.

☞ اللجوء إلى الإجراءات الخاصة (التحقيق على أساس النصوص المجرمة لتبييض أموال المخدرات).

☞ رفع السر البنكي من أجل تحسين مراقبة عمليات غسل الأموال.

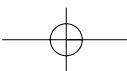
☞ النص على تنظيم قضائي وتنظيمي يمكن من تحسين مراقبة

مجال المخدرات المشروعة، انطلاقا من التصنيع حتى

الاستهلاك مرورا بكل المراحل الأخرى، لا سيما البيع في

الصيدليات، وكذا استعمالها في المؤسسات الاستشفائية.

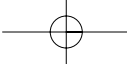
☞ تقنين إجراءات حرق المخدرات والمؤثرات العقلية.





المحور الثالث : آليات التنسيق الوطني

- ☞ توزيع المهام المحددة في المخطط التوجيهي الوطني بين كل القطاعات تبعا لصلاحيات كل قطاع.
- ☞ تبادل المعلومات بصفة منتظمة بين القطاعات المعنية على أساس الوثائق الموحدة التي تستجيب لغرض محدد.
- ☞ تنظيم تظاهرات مشتركة في مجال الإعلام والتكوين وكذا أيام دراسية على المستوى المحلي والجهوي والوطني.
- ☞ تنظيم لقاءات تشاور بين الإطارات والمتخصصين من كل القطاعات لكي يتبادلوا تجاربهم وتقديراتهم ولكي ينسقوا نشاطاتهم.
- ☞ تسهيل مهمة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، ليتمكن من ضمان تنسيق مجمل نشاطات القطاعات المختلفة. وذلك بتزويده دوريا بكل المعلومات والمعطيات والتحليل المتعلقة بآفة المخدرات.
- ☞ إعداد برامج عمل مشتركة مع الحركة الجمعوية المهمة بالمخدرات والإدمان عليها وتشجيعها على توسيع نشاطها إلى كل الأوساط وكل الفضاءات.

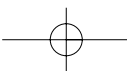


المحاور الكبرى لاستراتيجية تطبيق المخطط

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها



- ☞ تنظيم تظاهرات إعلامية وتحسيسية (أسابيع إعلامية) في الأماكن التي يرتادها الشباب، مع كل الدعائم الإعلامية الضرورية (المؤسسات التعليمية والجامعية، دور الشباب، المراكز الثقافية... وغيرها).
- ☞ تحسين تكوين موظفي الصحة المدرسية والجامعية ومنحهم تخصصا في هذا الميدان.
- ☞ تنظيم أيام دراسية وطاولات مستديرة موجهة للمعلمين والصحافيين والمربين والأئمة والقضاة والمنشطين ومؤطري الجمعيات وأعوان مكافحة.
- ☞ تنظيم عمليات كشف مبكر للشباب الأكثر عرضة للأفة.
- ☞ تطوير الحركة الجمعوية وتشجيعها على مضاعفة عدد خلايا الاستماع والاتصال الاجتماعي الجوارية.





تقليص الطلب غير المشروع على المخدرات

- ☞ إنشاء مراكز العلاج والوقاية داخل المؤسسات الاستشفائية.
- ☞ ضمان التكفل الملائم بالمدمن الذي يكرر العودة للمخدرات، لكونه يتطلب أولوية في العلاج الطبي والنفسي، بسبب تَعُوده على المخدرات.
- ☞ ضمان متابعة طبية، من طرف فرق متعددة الاختصاص، للمحكوم عليهم بسبب استهلاك المخدرات، خلال فترة الحبس وعند خروجهم، لتفادي العودة للمخدرات من جديد.
- ☞ ضمان تسيير صارم للمخدرات وللمؤثرات العقلية على مستوى مخازن الصيدليات والمؤسسات الاستشفائية.
- ☞ تحسين تكوين محرري الوصفات.
- ☞ ترقية تكوين الأعوان المتخصصين في مجال التكفل بالمدمنين.
- ☞ مضاعفة فروع الاستماع الطبي والنفسي والاجتماعي.



المحور الرابع: تطوير قدرات مكافحة

تقليص العرض غير المشروع للمخدرات

- ◊ دعم مصالح مكافحة في المراكز الحضرية الكبرى بالوسائل المادية والبشرية.
- ◊ مضاعفة الفرق المتخصصة على مستوى الحدود من أجل تشديد المراقبة.
- ◊ تطوير قدرات ومستوى تكوين الموارد البشرية المتخصصة.
- ◊ تكوين الخبراء والمتخصصين في هذا المجال، من كل الفئات وخاصة القضاة.
- ◊ تعليم تقنيات البحث والكشف.
- ◊ توفير الوسائل والتجهيزات المتخصصة ووضعها تحت تصرف الأعدان المتخصصين.
- الإعلام الآلي.
- وسائل النقل الحديثة والملائمة.
- وحدات مخبرية علمية متنقلة لتحليل المخدرات.



المحاور الكبرى لاستراتيجية تطبيق المخطط

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

☞ السهر على التنفيذ الجيد لمشروع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات مع الاتحاد الإفريقي واستمراره، خاصة في إطار "النيباد".

على المستوى الدولي

☞ تطوير التعاون المباشر والمنتظم بين الهياكل المكلفة بمكافحة المخدرات بتبادل المعلومات والخبرات.

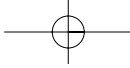
☞ دعم التعاون مع الهيئات الدولية بصفة معتبرة بهدف الحصول على دعمها للنشاطات الوطنية في شكل إعانات مالية ومساعدات تقنية متعددة الأوجه.

☞ الارتكاز على مساهمة الهيئات الدولية لتدعيم وسائل مصالح مكافحة على شكل تكوين ووسائل.

☞ التماس دعم كل الهيئات المعنية من أجل تنصيب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

☞ تطوير التعاون القضائي الدولي، خاصة بتكوين القضاة المتخصصين في معالجة ملفات تهريب المخدرات.

☞ تشجيع تبادل التجارب مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية.



المحاور الكبرى لاستراتيجية تطبيق المخطط

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها



المحور الخامس دعم التعاون الثنائي والمتعدد

على المستوى الثنائي

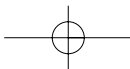
- ☞ تطوير التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات وخاصة مع المغرب مصدر التموين بالقنب الموجه لأوروبا عبر الجزائر.
- ☞ اتباع مقاربة جديدة في مجال التعاون بين مصالح الشرطة مع البلدان المجاورة، قصد تبادل المعلومات الحينية بين المصالح المتخصصة التي ينبغي أن تلجأ إلى إقامة قنوات اتصال والمحافظة عليها بإنشاء اتصال دائم وتعيين ضباط اتصال.

على المستوى تحت الجهوي

- لا يمكن للتعاون على المستوى تحت الجهوي أن يحقق نتائج إلا في إطار واعي جماعي وإرادة سياسية مشتركة. ولهذا الغرض، يبدو اتحاد المغرب العربي الإطار الأمثل لإرساء معالم جديدة للتعاون. كما تتيح جامعة الدول العربية كذلك فرصا عديدة لعمل مشترك، وخاصة على مستوى هياكل مجلس وزراء الداخلية العرب.

على المستوى الجهوي

- ☞ إنشاء مرصد إفريقي للمخدرات.
- ☞ جمع المعطيات وفقا لطرق موحدة.
- ☞ التمكن من التقنيات الحديثة لمكافحة المخدرات على مستوى المطارات.





الجدول الإحصائية

الإحصائيات الوطنية لكميات القنب المحجوزة سنويا خلال مدة 11 سنة
1992 إلى سنة 2002

المجموع	كميات المخدرات المحجوزة طن		السنة
	الدرك الوطني	الأمن الوطني	
6,621	0,582	6,039	1992
1,228	0,206	1,022	1993
1,590	0,469	1,121	1994
4,322	2,511	1,811	1995
2,416	1,704	0,712	1996
2,319	0,728	1,592	1997
2,659	1,842	1,217	1998
4,452	2	2,452	1999
6,262	4,568	1,694	2000
4,826	3,098	1,728	2001
6,110	3,962	2,148	2002
43,207	21,670	21,537	المجموع



توزيع المهام التي يشرع في إنجازها بين القطاعات المعنية

المحور	طبيعة النشاط	القطاعات المعنية	الأجل
المحور الأول	مراجعة التشريع الوطني في مجال المخدرات والإدمان عليها	وزارة العدل بالتعاون مع كل القطاعات المعنية بالموضوع	المدى القريب
المحور الثاني	نشاط الإعلام والتربية والاتصال	وزارة الاتصال والثقافة، وسائل الإعلام، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجمعيات وكل هيكل التربية والتكوين وتوجيه الرأي العام	المدى القريب المدى المتوسط المدى الطويل
المحور الثالث	آليات التنسيق الوطني للنشاطات	الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها	المدى القريب المدى المتوسط المدى الطويل
المحور الرابع	تطوير قدرات مكافحة المخدرات	الديوان، الشرطة، الدرك، الجمارك وكذا الهياكل التابعة لوزارات الصحة والشبيبة والعمل والضمان الاجتماعي	المدى القريب المدى المتوسط المدى الطويل
المحور الخامس	دعم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف	وزارة الشؤون الخارجية، الديوان وكل المصالح المكلفة بالمكافحة	المدى القريب المدى المتوسط المدى الطويل



الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها

إحصائيات خاصة بقبضات المخدرات التي عرضت على المحاكم في الفترة من سنة 1994 إلى سنة 2001

المجموع	ايعمار الأشخاص المتهمين							السنة
	55 أكثر من	55 إلى 46	45 إلى 36	35 إلى 26	25 إلى 19	19 إلى 18	من 1 إلى 18	
3448	19	89	363	1295	1535	147	1994	
4065	16	69	358	1524	1945	153	1995	
5301	100	143	821	2033	2053	151	1996	
5600	68	151	637	2081	2530	133	1997	
9147	68	227	998	4260	4260	357	1998	
10411	41	43	1281	4119	4119	531	1999	
11696	59	252	1272	5312	5312	563	2000	
10136	75	283	1155	4502	4502	511	2001	
59804	446	1257	6885	22414	26256	2546	المجموع	
	0,75%	2,10%	11,51%	37,50%	43,90%	4,25%	النسبة المئوية	

ملاحظة: 85,65% أقل من 35 سنة.



الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

إحصاء الأشخاص المتورطين في قضايا المخدرات وتوزيعهم حسب الأصناف المهنية

السنة	البيون مهنية	عمال ومستخدمون	موظفون ومن شبابهم	اصحاب حرة	طلبة	اصناف اخرى	اجانب	المجموع
1994	2019	523	253	472	43	131	27	3468
1995	2731	626	132	448	60	67	60	4124
1996	3008	850	201	1010	77	155	44	5345
1997	4057	606	83	572	09	218	42	5587
1998	5116	2220	381	949	164	317	19	9166
1999	6996	1941	388	724	80	282	36	10447
2000	7407	1680	477	1270	109	753	41	11737
2001	6254	1156	514	1100	185	927	28	10164
المجموع	37588	9602	2429	6545	727	2850	297	60038
النسبة المئوية	62,60%	15,99%	4,05%	10,90%	1,21%	4,75%	0,49%	100%



كميات القنب المحجوزة عبر دول أوروبا سنة 2000.

الدول	كميات المحجوزة (طن)	الدول
	470	إسبانيا
	48	فرنسا
	30	البرتغال
	29	هولندا
	28	مملكة بريطانيا المتحدة
	20	إيطاليا
	08	ألمانيا
	2,1	سويسرا
	01	السويد
	0,530	بلجيكا
	730,635	المجموع
	285	دول العالم الأخرى
	470	المجموع الدولي العام